S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/295
3 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لسيراليون لدى الأمم المتحدة

حيث أن مجلس الأمن سيقوم قريبا، وفقا للفقرة ١٧ من قرار المجلس ١١٣٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، باستعراض الجزاءات المفروضة على سيراليون بموجب ذلك القرار، أود أن أنقل إليكم موقف حكومتي بشأن هذه المسألة.

ترى حكومتي بقوة أن الجزاءات المفروضة بموجب الفقرتين ٥ و ٦ ينبغي أن تظل سارية المفعول. فالقتال لا يزال يدور في بعض أجزاء الإقليم الشرقي، وترتكب جرائم فظيعة مثل الإبادة الجماعية والقتل العمد والاغتصاب وإشعال الحرائق والنهب بصورة يومية من جانب طغمة قوات القوات المسلحة للمجلس الثوري/الجبهة المتحدة الثورية. ولذلك، فإن رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة أو القيود المفروضة على السفر في الوقت الحالي لن يحقق مصلحة البلد على النحو المنشود. فرفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة سيتيح للطغمة العسكرية أن تبدأ في استيراد مزيد من الأسلحة إلى البلد، وهو ما سيزيد من حدة الحرب. ولما كان معظم قادة الطغمة العسكرية، بما فيهم جوني بول رئيسها المزعوم، لا يزالون محاصرين في البلد، فإن رفع القيود على السفر سيمكنهم فحسب من الهروب من البلد، والإفلات بذلك من العدالة. وإلى أن تعود الأوضاع الطبيعية تماما إلى البلد، فإن حكومتي تحث على عدم السماح لهم بالسفر إلى أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتمتع بما حققوه من مكاسب غير مشروعة.

وينبغي إتاحة الفرصة للحكومة لتوطيد أركان السلام الذي شرعت في إقامته في البلد. ولذلك، فإنني أناشد أعضاء مجلس الأمن تقديم دعمهم وتفهمهم لنا في هذه المسألة.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فودي م. دابور
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال

030498 030498 98-09558